اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة
أمانة اللجنة الدائمة للتغذية
البريد الإلكتروني: scn@fao.org الموقع الشبكي: www.unscn.org
منظمة الأغذية والزراعة Viale delle Terme di Caracalla
00153، روما، إيطاليا

UNSCN
اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

مذكرة متابعة ١
بشأن المؤتمر الدولي الثاني حول التغذية
مايو 2016

تعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

تنفيذ إطار العمل الخاص بالمؤتمر الدولي الثاني حول التغذية

يُمثل كل من التغذية وسياسات التجارة جزءًا من جدول الأعمال العالمي الجديد لعام 2030 المعني بتحقيق التنمية المستدامة. وتُمثل أهداف التنمية المستدامة دعوة لإنهاء جميع أشكال سوء التغذية وجعل التجارة أداة شاملة لتحقيق التنمية. كما أن هذه الأهداف تُمثل دعوة للدول لتعزيز الاتساق بين السياسات المتبعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. في عام 2014، أطلق إعلان روما المتعلق بالمؤتمر الدولي الثاني حول التغذية دعوة لوضع سياسات تجارية من أجل تعزيز الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع. علاوة ذلك، يوصي إطار العمل الخاص بالمؤتمر الدولي الثاني حول التغذية بأن تُحدد الدول الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف العالمية للغذاء والتغذية من خلال سياسات التجارة والاستثمار.

وتوضح هذه المذكرة المتعلقة بالسياسات مدى إمكانية الاستفادة من سياسات التجارة على نحو أكثر فاعلية لدعم التغذية. وتحث هذه المذكرة الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية على تعزيز مزيد من الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

توصيات للجهات الفاعلة الرئيسية المعنية لتعزيز مزيد من الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية

ويؤدي تحديد هذه الحاجات إلى الانتقال إلى ثماني توصيات خاصة:

1 **التوصية 1.** يجب على الوزارات الحكومية المعنية بالتجارة و/أو الصحة تخصيص جهة تنسيق معنية بالتغذية للمشاركة في محافل التفاوض على سياسة التجارة على المستوى الدولي والوطني، واستغلال الهياكل الحالية التي تشمل جوانب متعددة للإدارة ترتبط بالزراعة وعملية التخطيط للتجارة لدمج القضايا التغذوية في الاتجاه السائد داخل عملية وضع السياسات الوطنية للتجارة.

2 **التوصية 2.** يجب على الهيئات الحكومية المعنية بالتغذية/وزارات الصحة وضع إجراءات لتقييم الاتساق بين السياسات الوطنية للتجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية لديها. ويجب أن ينصب اهتمامها على الأولويات الوطنية التي تهدف إلى تحقيق النتائج التغذوية المتعلقة بجماعات خاصة و/أو مشكلات تغذوية بعينها. ويجب أن تهدف هذه الإجراءات إلى تحديد السياسات التكميلية و/أو الإجراءات متعددة الأطراف اللازمة للاستفادة من الفرص المتاحة وإدارة المخاطر.

3 **التوصية 3.** يجب على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والبنك الدولي الاستمرار في جمع البيانات، وتطوير المناهج والمؤشرات لدعم إدراك أثر سياسات التجارة، بما تشمل أثرها على النتائج المتعلقة بالتغذية.

4 **التوصية 4.** يجب على المانحين والممولين الدوليين دعم بناء القدرات من أجل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية وتحقيق الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

5 **التوصية 5.** يجب على الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، وفقًا لصلاحياتها، تقديم المساعدة التقنية لتيسير التجارة على المستوى المحلي، وتمكين المسؤولين المعنيين بالتغذية والصحة من تحسين إدراكهم لحيز السياسة المتاح في الاتفاقات متعددة الأطراف من أجل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتغذية.

6 **التوصية 6.** يجب على الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو أن تطلب من منظمة الصحة العالمية ولجنة دستور الأغذية التابعة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الفاو تحديد المجالات التي يمكن تحقيق المزيد من المواءمة بها، مما قد يقلل الحواجز المعوقة للتجارة أثناء دعم سياسة التغذية، وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى وضع معايير تتيح تنفيذ الإجراءات متعددة الأطراف.

7 **التوصية 7.** يجب على المجتمع المدني الإسهام في إجراءات تحديد مجالات الاتساق (عدم الاتساق) بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية عن طريق وضع أمثلة من تجارب الأشخاص في المجتمعات المحلية في دائرة اهتمام مقرري سياسات التجارة والتغذية. كما يجب عليه قياس أداء مقرري السياسات ورصد ما يحرزوه من تقدم للدفع باتساق السياسة إلى الأمام.

8 **التوصية 8.** يجب على الباحثين وضع أدوات تحليلية بسيطة وصالحة للاستخدام كي يستخدمها مقررو السياسات لتقييم الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. كما يجب على الباحثين دراسة كيفية إمكانية استخدام مصادر البيانات الحالية بأساليب مبتكرة لتقييم اتساق النتائج بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية.

المصادر

ورقة المناقشة المطروحة من قِبل اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية بالأمم المتحدة (يونسن)، تأليف الدكتورة "كورينا هوكس" الأستاذة الجامعية المختصة بسياسات الأغذية، بمركز السياسات الغذائية، التابع لجامعة سيتي لندن، بشأن تعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية، والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للجنة اليونسن: www.unscn.org

يمكن الاطلاع على وثائق نتائج المؤتمر الدولي الثاني حول التغذية، وإعلان روما المعني بالتغذية، وإطار العمل من خلال الرابط: www.fao.org/about/meetings/icn2

شكر وتقدير

إن مؤلف مذكرة السياسات التي بين أيديكم هي الدكتورة «كورينا هوكس» الأستاذة الجامعية المختصة بسياسات الأغذية، بمركز السياسات الغذائية، التابع لجامعة سيتي لندن. ويتولى إدارة المشروع كل من الدكتورة «مارزيلا وستفيلد» - الأستاذة الجامعية، و«لينا ماهي» - بالأمانة العامة للجنة اليونسن. ونتوجه بالشكر والعرفان لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية التي قدمت الدعم التمويلي، من خلال الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة (*BMEL*).

With support from
Federal Ministry of Food and Agriculture
by decision of the German Bundestag

حقوق الصور: © FAO

كيف يمكن أن تدعم سياسات التجارة الإجراءات المتعلقة بالتغذية؟

يمكن أن تدعم سياسات التجارة الإجراءات المتعلقة بالتغذية عندما تكون لها أهداف ونتائج متسقة مع النتائج المنشودة من تطبيق الإجراءات المتعلقة بالتغذية. وتتمثل الإجراءات المتعلقة بالتغذية في السياسات والبرامج والتدخلات المقررة بهدف تحسين التغذية. وتهدف هذه الإجراءات إلى توفير بيئات أفضل من الناحية الصحية للأشخاص، وخفض معدل الفقر، وتعزيز تمكين النساء والفرص المتاحة للتعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وتوفير خدمات تغذوية. ويتمثل الهدف العام للإجراءات المتعلقة بالتغذية في اتباع جميع الأشخاص لنظم غذائية آمنة وصحية ومغذية ومناسبة ومتنوعة العناصر واستخدام مياه شرب آمنة على مدار العام، وتوفير الأمهات الرضاعة الطبيعية الخالصة لأطفالهن الرضع، وحصول جميع الأشخاص على خدمات تغذوية لمنع أو ضبط أو علاج سوء التغذية والحالات الصحية ذات الصلة. وهذه «الإجراءات المتعلقة بالتغذية» موضحة في إطار العمل الذي تتبناه الحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني حول التغذية.

تُعد أهداف سياسات التجارة من الناحية النظرية داعمة لهذه الأهداف المتعلقة بالتغذية. فمن خلال تيسير عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات والاستثمارات بين الدول، بإمكان سياسات التجارة تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الدخل، وتوفير المزيد من الوظائف، وتوفير إمدادات أكثر استقرارًا للمنتجات والخدمات، وضمان توفر منتجات صحية في الأسواق، وخفض أسعار المنتجات الاستهلاكية، مثل الطعام.

ورغم ذلك، فيمكن أن تنطوي سياسات التجارة من الناحية العملية على مخاطر للتغذية. على سبيل المثال، من خلال تيسير الأمر على الأشخاص لشراء واستهلاك أطعمة ذات نسب عالية من الدهون والسكريات والأملاح المرتبطة بالسمنة وانتشار الأمراض غير المعدية.

ومن ثمّ، فيمكن أن تكون سياسات التجارة متسقة وغير متسقة كذلك مع الأهداف التغذوية. فمن ناحية، تمتلك سياسات التجارة القدرات على دعم التغذية في الدول التي لا تتوفر لديها إمدادات كافية من الغذاء من خلال تعزيز توفير إمدادات الأطعمة الغذائية على نحو أفضل من حيث الكمية والاستدامة. ومن ناحية أخرى، بإمكان هذه السياسات خفض معدل استهلاك الأطعمة الغذائية المنتجة محليًا بين مجموعات فرعية من السكان لا تحصل على التغذية الجيدة. ومن الميزات الأخرى المرجحة أن سياسات التجارة تزيد من تنوع الأطعمة المتاحة للسكان، ولكن في الوقت نفسه، بإمكانها تيسير توفر بدائل لبن الأم والترويج غير الملائم له.

تستند آثار سياسات التجارة على التغذية إلى مجموعة كبيرة من العوامل. وتتضمن هذه العوامل كلاً من طبيعة سياسة التجارة، وطبيعة أنظمة الغذاء المتبعة في الدول، وأشكال سوء التغذية والمجموعات الفرعية المتأثرة من السكان، والإصلاحات التجارية ذي الصلة، والسياسة الحالية والمؤسسات المقامة في الدول والشركاء التجاريين.

ونتيجة لهذه العوامل المرنة المعقدة، من الصعب تعميم أثر سياسة التجارة على التغذية. ومن ثمّ، فإن الإجراءات الأكثر أهمية المطلوبة لتمكين سياسة التجارة من دعم ــ وليس عرقلة ــ الأهداف التغذوية هي تطوير أدوات لتشخيص مواطن الاتساق/عدم الاتساق، وبناء السعة المؤسسية، وتعزيز إدارة **الاتساق بين السياسات** المتبعة.

ما المقصود بسياسة التجارة؟

تشمل سياسة التجارة القواعد واللوائح التنظيمية التي تعدّها الحكومات للسيطرة على المعاملات التي تتم عبر الحدود الوطنية. وتشمل سياسة التجارة الحديثة مجموعة ضخمة من مختلف أدوات السياسة المصممة ليس للتأثير على الحركة المادية للبضائع عبر حدود أراضي الدولة فحسب، بل للتأثير أيضًا على توفير الخدمات والتبادل الاقتصادي. فهي تشمل الإجراءات التي تؤثر على التجارة عبر الحدود وكذلك السياسات السارية «داخل الحدود» التي تؤثر على التجارة ومحفزات الشركات الخاصة لتشجيع التجارة والاستثمار.

ويتمثل الهدف الرئيسي العام لسياسة التجارة الحديثة في تقليل الحواجز التي تقف حجر عثرة أمام التجارة وتيسير المزيد من التبادل التجاري غير المقيد من خلال العملية التي تُعرف بما يُسمى «تحرير التجارة». وتتمثل نظرية تحرير التجارة بما لها من أهمية في أنه إذا ما تم السماح للدول بالتجارة على نحو حر، فسيعمل الاقتصاد العالمي بأقصى درجة من الكفاءة وسيدر مكاسب اقتصادية صافية. وتشمل الأمثلة على أنواع القواعد واللوائح التنظيمية المطبقة لتحرير التجارة كلاً من خفض «التعريفات الجمركية» (الضرائب على المنتجات المستوردة)، والمساواة في المعاملة بين المشاريع التجارية للأغذية المحلية والأجنبية فيما يتعلق بالمشتريات العامة، ودعم تطوير البنية التحتية والقدرات في التجارة

ما المقصود بالاتفاقات التجارية؟

غالبًا ما يتم وضع القواعد واللوائح التنظيمية التي تعدّها الحكومات لضبط التجارة من خلال اتفاقات تجارية مبرمة بين الدول الموقعة عليها. وتشرف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الاتفاقات التجارية العالمية متعددة الأطراف، وهي اتفاقات مبرمة بين دول متعددة من خلال محافل عالمية للتفاوض. شهدت الأعوام الأخيرة شيوعًا في الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين دولتين أو أكثر. وتختلف الاتفاقات التجارية الإقليمية عن الاتفاقات العالمية في أنها تتيح ميزة دخول أسواق الدول الموقعة على الاتفاقات، وعادة تتضمن نصوصًا تتجاوز قواعد الاتفاقات متعددة الأطراف، مثل تدابير لتعزيز التعاون في الاستثمار. وبصفة عامة، يرتبط الاستثمار الأجنبي بتحرير التجارة نظرًا لأن سياسة التجارة تؤثر في القرارات التي تتخذها الشركات بشأن مقدار الاستثمار في الدول الأخرى.

تُعد السياسات المتفق عليها في الاتفاقات التجارية ملزمة للأطراف بصفة عامة، ولكنها قد تتضمن أيضًا إشارة إلى معايير تطوعية. وبإمكان الدول أيضًا تنفيذ سياسات تجارية بمفردها دون المشاركة مع دول أخرى، ويمكن تغيير هذه السياسات خلال العمليات التشريعية القومية.

الإجراءات المطلوبة لتعزيز الاتساق بين السياسات

في البداية، يجب وضع وتطبيق **أدوات تحليلية** لإجراء تشخيص لمدى الاتساق بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. وهذه الأدوات مطلوبة من أجل الاتفاقات التجارية المتفاوض عليها بين الدول، ولكن تتمثل الأهمية القصوى لها في المستويين الوطني والمحلي حيث تُطبّق السياسات وتكون آثارها ملموسة.

إضافة إلى ذلك، يجب تحديد وتنفيذ **سياسات تكميلية** لتعزيز تضافر الجهود وإدارة المخاطر فيما بين سياسة التجارة والإجراءات المتعلقة بالتغذية. على سبيل المثال، يمكن توفير دعم تكميلي لميزات زيادة إمداد الأطعمة الغذائية أثناء فترات نقص الإمداد من خلال سياسات البنية التحتية التي تضمن وصول الطعام إلى الأفراد الأكثر احتياجًا له. ويمكن وضع ضوابط لسلبيات زيادة توفر الأطعمة كثيرة الطاقة (السعرات الحرارية) وقليلة العناصر الغذائية من خلال سياسات تقيد الترويج للأطفال، وتفرض ضرائب على المشروبات السكرية، وتشترط لزوم وضع ملصقات واضحة ومفهومة على الأطعمة المعبأة. ويجب تنفيذ هذه السياسات ضمن حزمة من الإصلاحات التجارية.

إن التنسيق بين القطاعات يتطلب **قدرات مؤسسية**. لدمج اعتبارات التغذية في عملية تطوير سياسات التجارة، يلزم توفر المعرفة والمهارات والبنية التحتية اللازمة. وتتضمن أشكال عملية بناء القدرات اللازمة المساعدة التقنية الممنوحة للدول النامية من برامج التدريب القانونية والهيئات الدولية. إن تشجيع التعاون فيما يتعلق بالمجتمع المدني، والباحثين، والدول الأخرى والجهات التي لا تمثل دولًا في ذلك الحيز سيكون ضروريًا لإيجاد شواهد جديدة وتحقيق دعم سياسي واجتماعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبدوره، ينطوي تعزيز القدرات على الحاجة إلى إعداد **الهياكل الإدارية** التي تتيح التنسيق فيما بين القطاعات بفاعلية. فبإمكان الهياكل الإدارية بعملياتها المنظمة جيدًا المساعدة من خلال تعزيز الحوار والتنسيق فيما بين صانعي القرار في مجال التجارة، والزراعة، والاقتصاد، والتغذية على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي. وتقتضي الحاجة ذلك لإحراز التقدم في الجانب الجوهري الأول لاتساق السياسة، ألا وهو «تحديد أهداف عامة وأولويات مشتركة عبر القطاعات».

ونظرًا لأن جوهر الاتساق بين السياسات هو الاعتراف المتبادل بالتحديات المشتركة، فسوف تعكس عملية تحفيز الجهود لتوفير مزيد من الاتساق ضرورة أمام الدول **للاعتراف بأن التغذية، إضافة إلى التجارة، من الأولويات القصوى للتنمية المستدامة.**